وتمهيدا لوضع مشروع الموازنة العامة للعام ١٩٧٤ ، طلبت دائرة الموازنة العامة من الوزارات والدوائر الحكومية ذات العلاقة ، تزويدها بجداول اسماء موظفيها في الضفة الغربية ، الذين قطعت رواتبهم في السابق لوضع المخصصات اللازمة لذلك « بعد أن تقرر اعادة هذه الرواتب »(٢٥).

وبالرغم من ادراج مخصصات رواتب موظفي الضفة الغربية تحت أحد بنود الانفاق في الموازنة العامة للدولة للعام ١٩٧٤ ، فقد تأخر وضع قرار الحكومة هذا موضع التنفيذ العملي حتى أواخر شهر شباط (فبراير) الماضي . فذكرت الدستور استنادا الى « مصدر مسؤول » ان قرارا سيصدر « خلال اليومين القادمين » باستئناف دفع رواتب الموظفين في الضفة الغربية اعتبارا من مطلع شهر شباط نفسه(٢٦). ومع ذلك ، فقد تعطل مرة أخرى التطبيق العملي لذلك القرار ، الامر الذي كشف بوضوح عن الاهداف السياسية المرجوة من وراء قرار استئناف دفع رواتب موظفي الضفة الغربية . ويمكننا التدليل على صحة هذا الاستنتاج بالوقائع التالية :

أ ــ جرى توسيع دائرة المستفيدين من قرار اعادة صرف الرواتب في قطاع موظفي الجهاز الحكومي السابق (التربية والتعليم ، البريد ، الزراعة ، البيطرة ، الجمارك ، الحراج ... الخ) ، في محاولة لتوسيع دائرة من لهم مصلحة مادية مباشرة بالارتباط السياسي بالاردن . فعلى سبيل المثال جرى تمديد سن التقاعد للموظفين في الضفة الغربية من ستين الى خمسة وستين سنة . وجاء قرار اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة هذا ، « بغض النظر عن احكام التشريعات الاردنية السابقة ». كما قررت اللجنة صرف علاوة غلاء معيشة بنسبة ٥٠ ٪ من الراتب الاساسي لكل موظف كان يتقاضى راتبا من الحكومة الاردنية قبل ١٩٦٧/٦/١ ، أو كل موظف اعتقل من قبل سلطات الاحتلال او انهيت خدماته لاسباب أمنية بعد ١٩٦٧/٦/١(٢٧).

ب ــ استثنى قرار اعادة صرف الرواتب ، علاوات رواتب موظفي البلديات وموظفي أمانة القدس بشكل خاص ، في محاولة لاستدراج هذه الفئة من المواطنين ، التي تمتعت تحت ظل الاحتلال بصفة « تمثيلية » ، الى تنازلات سياسية علنية وواضحة لصالح النظام الاردني . ويبدو ان حسابات النظام في هذا الصدد اتت كما كان مرجوا منها . فقد توجه الى عمان في أواخر شهر شباط وعاد منها الى الضفة يوم ١٩٧٤/٣/٣ ، وفد مكون من بعض أعضاء المجالس البلدية ، لمراجعة الحكومة الاردنية في هذا الشأن . وكان هذا ما تهدف اليه الدوائر المختصة في عمان ، بعد أن أخذ عدد من أعضاء ورؤساء المجالس البلدية هذه ، يغادرون الضفة الغربية الى البلاد العربية عن طريق قبرص وليس ، كما جرت العادة ، عن طريق عمان ، طوال الفترة التالية مباشرة على حرب تشرين . وامعانا من الحكومة الاردنية في ابتزاز مزيد من التنازلات السياسية ، لم تبت امام وفد البلديات ذلك بمصير رواتبهم ، بل وعد طاهر المصري ــ وزير الارض المحتلة ــ « **بدرس** موضوع ادراج موظفي بلديات الضفة الغربية في سجلات الحكومة اسوة بغيرهم من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الاردن »(٢٨).

ج ــ قررت اللجنة العليا لشؤون الارض المحتلة، في محاولة لتوسيع دائرة المستفيدين من عودة الضفة الغربية الى الحكم الاردني ودفع اكبر عدد ممكن من الموظفين المرتبطين بسياسات النظام الى الضفة الغربية ، اعادة صرف رواتب الموظفين الذين عادوا الى الضفة المحتلة، بموجب جمع شمل العائلات، وأوقفت رواتبهم بعد تاريخ ١٩٧١/٨/١٠، والذين عادوا بعد هذا التاريخ ، اعتبارا من تاريخ صرف رواتب موظفي الضفة الغربية. كما قررت اللجنة السماح للموظفين الذين يحصلون على تصاريح جمع شمل بالعودة الى